# القوة العاملة والاستخدام
# في الاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ :

## تحليل احصائي وتقديرات

الدكتور محمد فريد البستاني

نعمد في دراستنا لاوضاع وتطور القوة العاملة في الاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ الى اظهار الطاقات البشرية الفلسطينية في هذه البقعة من العالم العربي وكيف تسعى اسرائيل الى الاستفادة من جزء لا بأس به من هذه الطاقات في عملية الانتاج الهادفة الى تنمية الاقتصاد الاسرائيلي وخاصة في قطاع البناء . واسرائيل ان تقدم على ذلك فهي تسعى اولا ، الى تخفيض كلفة الانتاج لكثير من سلعها عن طريق استخدام يد عاملة ذات أجر منخفض اذا قورنت باليد العاملة الاسرائيلية ثانيا ، الى افقار سوق العمل في الاراضي المحتلة من اليد العاملة العربية وبالتالي عجز المزارع والتاجر العربي عن الوقوف في وجه المضاربة الاسرائيلية الهادفة الى تحطيم الدعائم الاقتصادية للاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . كما اننا نهدف ، عن طريق مقارنة مؤشرات العمالة المعدومة بمثيلاتها في الدول العربية المجاورة ، الى اظهار وتحديد الطابع الاقتصادي للمأساة التي يعيشها العرب في الاراضي المحتلة .

اما الارقام الاحصائية المعتمد عليها في هذه الدراسة فهي مستوحاة، بصورة اساسية، من « نشرة الاحصاءات الشهرية للاراضي المحتلة » بعد حرب حزيران ١٩٦٧ والصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل .

**تعاريف ومفاهيم :** لا بد لنا من الاشارة الى طبيعة البيانات الاحصائية المعالجة ومدى شمولها . الواقع ان البيانات الواردة في هذه الدراسة ليست نتيجة حصر شامل سكاني للاراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وانما هي بيانات ناتجة عن دراسة للقوة العاملة عن « طريق العينات العشوائية » وبحيث عممت النتائج فشملت كامل الطاقات البشرية في هذه الاراضي المحتلة . وعندما نتكلم عن القوة العاملة العربية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وشمال سيناء ، فاننا نحدد شمول القوة العاملة بما يلي : تشمل القوة العاملة كل فرد فوق الـ ١٤ سنة ويقوم بنشاط اقتصادي معين او الفرد الذي له مهنة معينة ويبحث عن عمل . اذن القوة العاملة ، في بحثنا هذا ، هي جزء من السكان الذين هم فوق الـ ١٤ سنة .

أما في تحليلنا للاستخدام فاننا نقصد بالمستخدمين كل من يعمل في المؤسسات الحكومية العامة والخاصة ، اي أن فئة المستخدمين تشمل كل شخص يعمل باجر .